جرش في العهد العثماني

خضعت منطقة شرقي الأردن للحكم العثماني بعد الانتصار الساحق الذي حققه العثمانيون على المماليك في معركة مرج دابق عام (٩٢٢هـ/ ١٥١٦م)[١].

وقسّم العثمانيون بلاد الشام إلى وحدات إدارية عرفت بالألوية (السناجق)[٢]، وعلى رأس كل منها أمير لواء[٣]. وضمت ولاية دمشق ألوية: صيدا وتدمر والكرك وغزة والقدس ونابلس وعجلون وصفد واللجون. وبالطبع فإن جرش كانت تتبع إداريا للواء عجلون، وعند إحصاء الأهالي بلغ عدد الأُسر في جرش مطلع القرن السادس عشر الميلادي (١٢أسرة) وسوف (٧٥ أسرة) ونحلة (٤٨ أسرة) وبرما (٣٢ أسرة) وريمون (٢٧ أسرة) وجزازة (٢١ أسرة) وساكب (١٢أسره) وجّبة (١٢ أسره)، وجَبا (٤٣ أسرة)، ودير زقريط (٦٢ أسره)[٤].

وحسبما تشير السجلات العثمانية فإن جرش وجوارها كانت تزرع الحنطة والشعير والأشجار المثمرة كما أن الأهالي كانوا يربون النحل والماعز ودفعوا للدولة خراجاً ورسوماً عن الزراعة وتربية النحل والماعز[٥].

---

(١) إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الو طن العربي في العهد العثماني، ص ٣٥-٣٦.

(٢) السناجق جمع مفردها سنجق،كلمة تركية الأصل تعني العلم او اللواء او الراية، واعتمدت كأساس لتقسيم الوحدات الإدارية في الدولة، انظر: مصطفى الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م)، ص ٢٥٩.

(٣) عبد الكريم غرايبة، سوريا في القرن التاسع عشر، (القاهرة: دار الجيل، ١٩٦١-١٩٦٢م)، ص ٢٥٦.

(٤) محمد عدنان البخيت، ونوفان الحمود، دفتر مفصل لواء عجلون رقم ١٨٥، (عمان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨٩م)، ص٩.

(٥) البخيت، ونوفان، دفتر مفصل، ص ٢٣-٢٥.

وقد اهتم العثمانيون بجرش،حيث منحت إقطاعا برتبة (زعامة) إلى الإقطاعيين (التيماريين) الذين استغلوا الأراضي الزراعية ودفعوا للدولة العثمانية العُشر مقابل هذا الاستثمار الذي ضمنت بواسطته الدولة وجود فرق عسكرية في حال إعلان الحرب ودفع الأعشار مقابل استثمار الأرض. كما ضمنت في الوقت نفسه الأمن وتطبيق الأنظمة من خلال هؤلاء الإقطاعيين الذين لم تدفع لهم رواتب واستعانت بهم في الإدارة والاستثمار الزراعي[١].

وفي القرنيين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين ضعفت سلطة الدولة وقويت شوكة القوى المحلية والزعامات وسلطة الملتزمين واستغلالهم للفلاحين الأمر الذي جعل الدولة تضطر لتعيين كبار الموظفين المدنيين من بين الأسر المحلية[٢].

وقد ذكر الرحالة يوهان بيركهارت الذي زار جرش وقضاء عجلون عام (١٨١٢م) أن التقسيمات الإدارية في القضاء على النحو الأتي[٣]:

- بلاد إربد: أوبلاد بني جهمة وتعرف أيضا بالبطين ومركزها إربد.

---

(١) هند أبو الشعر، إربد في العهد العثماني، ص ٥٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٢- ٥٣.

(٣) جون لويس بيركهارت، رحلات في سوريا الجنوبية، ترجمة أنور عرفات، ط١، (عمان: المطبعة الأردنية، ١٩٦٩م)، ص ٤١-٤٢. أبو الشعر، إربد في العهد العثماني، ص ٥٣-٥٤.

- الكفارات: وقريتها الرئيسة حبراص.
- السرو: وتمتد من بلاد إربد إلى الغور وقريتها الرئيسة فوعرة.
- بني عبيد: وقريتها الرئيسة الحصن ويقيم فيها شيخ بني عبيد.
- الكورة: وقريتها الرئيسة تبنة.
- الوسطية.
- جبل عجلون: ومركزها قلعة الربض ويقيم فيها الشيخ.
- المعراض: والقرية الرئيسة فيها سوف.
- الصويت: التي تمتد ما بين شرقي بني عبيد،والمعراض. وفي فترة الحكم المصري لبلاد الشام (١٢٤٧-١٢٥٧هـ/ ١٨٣١-١٨٤١م) تشير الوثائق المصرية أن جرش وجوارها كانت تابعة لمتسلمية عجلون، وظهرت في الوثيقة قرى: سوف والكتة وريمون وبرما والجزازة[١].

وترتب على خروج قوات محمد علي باشا (١٨٠٥- ١٨٤٨م) من بلاد الشام سنة (١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م) أن انتشرت حالة من عدم الاستقرار، إذ انتشر قطاع الطرق واللصوص وازدادت غارات القبائل البدوية وتعدياتهم على سكان المنطقة. وأصبحت منطقة عجلون وجوارها أكثر عرضة لتلك الهجمات. ونتيجة لذلك تحرك سكان المنطقة وبعثوا وفدا لوالي الشام حاجي علي باشا يطلبون منه منع قبيلة السعيدي من التعدي عليهم وإرجاع أراضيهم التي أخذت منهم[٢].

(١) أيمن الشريدة، دراسات وثائقية لجبل عجلون والكورة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، (عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٩٥م).

(٢) قاسم محمد النواصرة، جرش وجوارها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين ١٨٥٠- ١٩٤٦م، (إربد: دار الهلال، ٢٠١٥م)، ص ٥٠.